الإجراءات المتخذة لمكافحة التصحر في الوطن العربي ومعوقاتها

قاعدة المعلومات الأساسية لتحديد طرق مكافحة التصحر في الوطن العربي:

أن تحديد توفر المعلومات ودقتها واستمراريتها ودرجة تفاصيلها تلعب دوراً هاماً في المؤشرات لرصد التصحر ومعرفة درجة خطورته وتحديد الخطوات الواجب اتخاذها لمكافحته، ولذلك فإنه لابد من جمع المعلومات الأساسية كأدوات لمكافحة التصحر، ويمكن تلخيصها في المجالات التالية:

1 – المعلومات المناخية :

وتشمل بيانات عن كميات الهطول المطري السنوي وتوزيعها ودرجات الحرارة والرطوبة النسبية والبخر– نتح ومواسم الجفاف وسرعة الرياح واتجاهها.

2 – معلومات عن الغطاء النباتي :

وتشمل الأنواع السائدة ونسبة تغير الغطاء النباتي بالإضافة إلى حالة التدهور في الغطاء النباتي وتقديرات النمو السنوي وتقلص الغابات والإنتاجية والحمولة الرعوية في المراعي.

3 – معلومات عن التربة :

تتضمن خصائص التربة الفيزيائية والكيميائية بالإضافة إلى الطبوغرافيا ودرجة الانحدار ودرجة التعرية المستخدمة في الزراعة وتأثيرها على التربة وكمية ونوعية المبيدات والمخصبات المستخدمة في الزراعة وتأثيرها في التربة .

4 – معلومات عن الانتاج النباتي والحيواني :

وتتضمن مساحات الزراعة الموسمية وأنواع المحاصيل وانتاجيتها في الهكتار الواحد، بالإضافة إلى عدد أنواع وأنواع الحيوانات كميات الإنتاج الحيواني.

5 – معلومات عن الممارسات البشرية :

وتتمثل أعمال التنقيب عن البترول والمعادن الأخرى وتأثيرها على التربة والمشاريع الزراعية التنموية، بالإضافة إلى الوصف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وإلقاء النفايات ومياه الصرف الصحي في البحيرات والسدود والأنهار وأراضي المراعي والغابات والمحميات الطبيعية والجوانب العامة وغيرها من الممارسات التي تضر بالغابات والمراعي.

6 – التغيرات الاجتماعية والاقتصادية :

وتشمل تعداد السكان والنمو السكاني والكثافة السكانية والتركيبة الاجتماعية والنزوح والهجرة والتعليم والحالة الصحية والتركيب الاجتماعية وغيرها من معلومات عن نسب الذكور والإناث ، فلا بد من إدراكها وإدراك أسبابها والبحث عن وسائل علاجها، فالحروب الأهلية والنزاعات القبلية قد أدت إلى تحولات كبيرة في طبوغرافية تلك المناطق، فقد اضمحلت مدن واندثرت قرى ومشاريع

ومزارع ورافق ذلك تدهور في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والأمن مضافاً إلى ذلك الظروف المعيشية القاسية والانخراط في الأعمال والحرف الهامشية .

أما في الجانب الاقتصادي فبالضرورة توفر معلومات عن أنواع الحرف ودخل الفرد والتسويق والسياسات التسويقية والمشاريع الداعمة لإنسان الريف في مجال التنمية البيئية المستدامة.

الإجراءات المتخذة لمكافحة التصحر في الوطن العربي ومعوقاتها:

بينت دراسة الحالات التي أعدتها المنظمة في بعض الدول العربية أن استراتيجية وخطط وبرامج ومشاريع مكافحة التصحر التي أعدت في معظم أقطار الوطن العربي كانت تهدف لحماية وصيانة الموارد الطبيعية عامة وفي مجال الأراضي خاصة، وذلك بإنشاء قواعد معلومات تضم حصر وتصنيف الأراضي بغرض استخداماتها المختلفة، وتطبيق مشاريع استصلاح وتعمير الأراضي والمراعي الطبيعية والغابات واستصلاح الأراضي المالحة وحماية المشاريع القائمة المروية والمطرية، وكذلك وقف زحف الرمال بالأحزمة الشجرية ومصدات الرياح للتقليل من الانجراف المائي والهوائي والإدارة السليمة للأراضي المروية عن طريق ترشيد مياه الري وتحسين إنتاجية الأراضي المروية .

ولمعالجة أسباب التصحر فقد قامت الأقطار العربية ومؤسساتها التنفيذية والبحثية والأكاديمية بالعديد من الأنشطة والتي هي جزء من التنمية المتكاملة في المناطق الجافة وشبه الجافة بغرض تحقيق التنمية المستدامة، وفي ما يلي أنواع الأنشطة التي نفذتها الدول العربية في مجال مكافحة التصحر :

أولاً: في مجال الموارد المائية:

1 – إنشاء عدد من السدود بغرض حصاد المياه واستخدامها في الزراعة ولشرب الإنسان والحيوان.

2 – استخدام تقانات حصاد المياه للاستفادة من مياه السيول.

3 – حماية بعض مساقط المياه وإنجاز مصدات الرياح والأحزمة الشجرية لتثبيت تربتها .

4 – العمل من أجل استخدام منهج الإدارة المتكاملة للمساقط المائية .

5 – محاولة ترشيد استخدام والسطحية المياه الجوفية في الري وإصدار تشريعات وقوانين تقنن حفر الآبار واستخدامها في الزراعة المروية .

6 – البحث عن مصادر مياه غير تقليدية مثل تحلية مياه البحار.

7 – استعمال المياه العادمة كرديف للمياه التقليدية وقد بدأ فعلاً اهتمام الأقطار العربية بتأمين خدمات الصرف الصحي في معظم المدن الكبرى وصاحب ذلك إنشاء العديد من محطات التنقية لمعالجة تلك المياه واستخدامها في بعض الزراعات الكلائية والغابوية .

8 – حماية الموارد المائية من التلوث وسن قوانين لترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية التي تساهم في تلوث الموارد المائية الجوفية منها والسطحية.

ثانياً: في مجال المراعي:

في العديد من أقطار الوطن العربي جرت وما زالت تجري المحاولات بأساليب عديدة لتنظيم الرعي وإعادة تأهيل المراعي المتدهورة نذكر منها :

1 – حماية المراعي الطبيعية من الرعي الجائر واستصلاح المراعي عن طريق الاستزراع والغرس لأصناف محلية أو مستجلبة ملائمة للظروف البيئية في المنطقة المعنية .

2 – حصاد ونثر البذور وغرس الشجيرات العلفية الملائمة .

3 – تحسين القدرات الوراثية والتغذية وطرق التربية الحيوانية للرفع من الإنتاج .

4 – إحداث وحدات تسمين للرفع من قيمة المنتوج الحيواني الرعوي وتخفيف الضغط على المراعي الطبيعية .

5 – استنفار الوعي القومي بالإفرازات الشائكة للرعي الجائر والاحتطاب وتدهور المراعي وحراثة المراعي الجافة الهشة .

6 – تنظيم الرعاة في إطار تعاونيات أو جمعيات أو غيرها لأجل تنظيم عملية الرعي والإنتاج الحيواني وتنمية القطاع .

7 – استخدام مصادر أو نقط الما وغيرها من التجهيزات الرعوية لتحسين ظروف الرعي والرعاة وتسيير ترشيد إدارة المراعي الطبيعية .

8 – وقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وأراضي المراعي .

9 – الحد من توسع الزراعة المطرية في المراعي الهشة.

ثالثاً: في مجال الغابات:

1 – محاربة القطع الجائر للغابات .

2 – استنفار الوعي القومي بأهمية الحفاظ على الغابات واستخدامها.

3 – إنشاء مسيجات الغابات والمحميات الطبيعية .

4 – استزراع الغابات في المناطق المتدهورة .

5 – إنشاء الغابات الشعبية .

6 – إعادة تعمير بعض الغابات ذات الأنواع الهامة كاالصمغ العربي مثلاً .

7 – سن قوانين استزراع الغابات في المناطق المروية والمطرية بنسب تتراوح بين 5 – 10 %.

8 – سن التشريعات والقوانين لحماية الغابات والمراعي .

9 – إنشاء المنتزهات ومحميات الحياة البرية .

رابعاً: في مجال التربة:

1 – الحفاظ على التربة من التعرية الهوائية والمائية بتنمية الغطاء النباتي ومحاربة ظاهرة التعرية في مجاري المياه ومياه السيول .

2 – محاولة تفادي انضغاط التربة (Compaction) ومعالجتها بطرق عدة لغرض تحسين جودتها وقدرتها على خزن المياه وإتاحتها للنباتات .

3 – محاربة تملح وتغدق التربة بواسطة برامج لترشيد استخدام المياه في الري واللجوء إلى أنظمة متطورة وحديثة للري والصرف تتلائم مع ظروف الوطن العربي وتمكن من بلوغ الأهداف المنشودة.

4 – مكافحة تلوث التربة بواسطة الأسمدة والمبيدات الكيماوية عبر ترشيد استخدام هذه المواد واللجوء إلى البدائل الحيوية وطرق العلاج المتكاملة كل ما كان ذلك ممكناً.

5 – تحسين بنا التربة ونفاذيتها وتكسير الطبقات الصخرية وتحسين ظروف الأراضي .

6 – إعداد قواعد معلومات للمناطق المتأثرة متضمنة مدى صلاحية التربة وأثر الأنشطة التنموية على النظام البيئي .

7 – تثبيت الكثبان الرملية بالوسائل الفيزيائية والكيميائية والحيوية .

خامساً: في مجال الأراضي:

لقد عرفت الأقطار العربية تجارب مختلفة في مجال الأوضاع القانونية للأراضي سواءاً منها الغابوية أو الرعوية أو الزراعية وقد نفذت برامج لمعالجة ملكية الأراضي في مختلف البلدان ، ويبقى هذا الجانب ذو تأثير كبير في المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها بصفة مستدامة، وطورت مختلف الأقطار العربية تشريعات وقوانين مختلفة تساهم في مكافحة التصحر وترشيد استخدام الأراضي، إّلا أن هذا الجانب لا يزال يحتاج إلى بذل الكثير من الجهود لتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية والاقتصادية للبرامج والمشاريع المنفذة في مجال مكافحة التصحر في الوطن العربي.

معوقات مكافحة التصحر في الوطن العربي:

هنالك معوقات كثيرة ومتنوعة تعترض بلورة وتنفيذ برامج وخطط ومشاريع مكافحة التصحر في الدول العربية وما يتصل به في المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية بطرق سليمة وناجحة، ورغم اختلاف هذه المعوقات من بلد لآخر حسب ظروفه السياسية والاقتصادية والبيئية العامة إلا أن هذه المعوقات تبقى متشابهة في خطوطها والتي نوردها فيما يلي :

أ- معوقات بيئية:

تتمثل في شحة الموارد المائية وتعاقب مواسم الجفاف والتي تعيق تقدم ونجاح المشاريع الزراعية واستصلاح الأراضي واستزراعها .

ب- معوقات بشرية:

وتتجسد في الممارسات الخاطئة للسكان المحليين وخاصة سكان الأرياف والمتمثلة في الاستغلال العشوائي للموارد الطبيعية دون إعارة أي اهتمام للحفاظ عليها ، أي لتفضيل ، كما تتمثل في عدم

استجابة تلك المجتمعات للمشاريع التنموية نظراً لضعف الوعي، أي لتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة أو بسبب عدم توفر البدائل وخاصة في حالة المجتمعات الفقيرة .

ج- المعوقات المالية والاقتصادية:

تتمثل هذه المعوقات في نقص وضعف الموارد المالية المرصودة في الموازنات الحكومية لبرامج وخطط مكافحة التصحر، وغالباً ما تفشل أو تتوقف بعض المشاريع التنموية والخاصة بمكافحة التصحر بوقف التمويل الخارجي، مما يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المشاريع والبرامج إلى أهدافها وربما تجلب الضرر لعدم استكمالها.

د- المعوقات التشريعية والقانونية:

أوضحت دراسة الحالات التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في بعض الدول العربية في هذا المجال إلى وجود ظاهرة عدم التطبيق الصحيح والملائم للأحكام واللوائح القانونية والتشريعية التي تنظم العلاقات بين المواطن العربي وثرواته الطبيعية والبيئية بالإضافة إلى التضارب والتعدد الواضح في النظم التشريعية والذي يعكس ضعفاً واضحاً في هذه التشريعات الخاصة بحماية المراعي والغابات والبيئة بشكل عام والتي تدعم مشاريع وبرامج مكافحة التصحر. وتعتبر التشريعات العربية في هذه المجالات بشكل عام قديمة وتحتاج إلى إعادة صياغة وتعديلات تتلائم مع الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة تمشياً مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

هـ- المعوقات الفنية:

شاملة تتمثل هذه المعوقات في غياب نسبي لقاعدة معلومات حول الموارد الطبيعية من حيث أهميتها وحصرها واستخداماتها وعلاقتها مع المجتمعات المجاورة، إضافة إلى ضعف الكفاءات البشرية والكوادر المتخصصة في مجال حماية الموارد الطبيعية، وكذلك عدم توفر استراتيجية واضحة وثابتة لتنمية الموارد الطبيعية، ومكافحة التصحر في بعض الدول العربية.

و- المعوقات المؤسسية:

وتشمل عدم إعطاء الأجهزة الحكومية الأولوية اللازمة لمكافحة التصحر والحد من آثاره وتعدد الجهات الفنية والسلطات الإدارية التي تتدخل في مجال مكافحة التصحر على الصعيد القطري في الدول العربية وعلى الصعيد القومي في غياب التنسيق، وهذا ما يؤدي إلى عدم قيام هذه الجهات بدورها بالشكل المطلوب.